

محافظة البحر الأحمر
الشئون القانونية

قرار محافظ البحر الأحمر
رقم (٣٧٨) لسنة ٢٠١٣

محافظ البحر الأحمر :

= بعد الإطلاع على القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ في شأن نظام الإدارة المحلية وتعديلاته ولائحته التنفيذية
= وعلى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ الصادر بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة وتعديلاته ولائحته التنفيذية .
= وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٢٧ لسنة ١٩٨٠ بشأن تحديد نسب واؤولويات توزيع المساكن الاقتصادية
والمتوسطة .
= وعلى قرارنا رقم ٥٥ لسنة ٢٠١٢ بشأن ضوابط توزيع الحصول على الوحدات السكنية بمدن المحافظة
= وعلى مذكرة السيدة/ هناء الشيخ - مقرر المجلس القومي لشئون الإعاقة - المؤرخة ٢٠١٣/٧/٨ - بشأن
تضور ذوي الاحتياجات الخاصة بمدينة القصير من القرار رقم ٥٥ لسنة ٢٠١٢
= وعلى موافقتنا .
= وللصالح العام .

قرار
المادة الأولى

يعدل البند (د) من المادة الأولى من قرارنا رقم ٥٥ لسنة ٢٠١٢ والخاص بتناسب توزيع
الوحدات السكنية ليصبح على النحو التالي :

- ١- تخصص نسبة ٤٠٪ لموظفي المصالح الحكومية (زواج حديث - حالات خاصة - نقل حديث)
- ٢- نسبة ٤٠٪ للعاملين من غير موظفي المصالح الحكومية (أعمال حرة - محالين للمعاش - اسر مساجين - إخلاء إداري)
- ٣- نسبة ١٧٪ للشباب الغير متزوج من أبناء المدينة (ذكور فوق ٢٥ سنة) (إناث فوق ٣٥ سنة)
- ٤- نسبة ٣٪ لصالح ذوي الاحتياجات الخاصة .

شروط الالتزام بكافة الشروط والضوابط الواردة بالقرار رقم ٥٥ لسنة ٢٠١٢ بشأن ضوابط
الحصول على وحدة سكنية .

المادة الثانية

علي الوحدات المحلية لمدن المحافظة ومديريات الخدمات تنفيذ هذا القرار بكل دقة

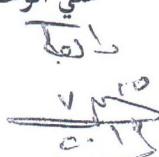
محافظ البحر الأحمر



التوقيع

لواء أ. ج / طارق مهدي




٢٠١٣/٧/٨